

إشكالات في فهم القضاء والقدر

بين قصور الفهم وكمال المعرفة بالله

المقدمة

تكثُر في أذهان الناس الأسئلة الوجودية، ولا سيما أسئلة القضاء والقدر، وتتردد بصيغ مختلفة: هل نحن مسيرون أم مخيرون؟ ولماذا نسعى والرزق مكتوب لن يخطئنا؟ ولماذا نحاسب على أعمالٍ قدرها الله؟ وكيف يكون الحساب عدلاً مع اختلاف البيئات والقدرات والفرص بين الناس؟

وهذه الأسئلة - على كثرتها - ليست بالضرورة علامة شك أو ضعف إيمان، بل هي في كثير من الأحيان نتيجة طبيعية لمحاولة الإنسان فهم أفعال الله تعالى بعقله المحدود، في ظل صورة ذهنية لم تُبنَ دائماً على الوحي، بل قد تكون متأثرة بتجارب شخصية أو تصورات بشرية قاصرة.

ومن هنا يظهر أن الإشكال في كثير من الأحيان لا يكون في "القدر" نفسه، بل في "منطلق الفهم"؛ أي في الكيفية التي يتصور بها الإنسان ربه، ويُفسر بها أفعاله. ولهذا جاء السؤال القرآني: ﴿فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ليكون أصلاً يُبَيِّن عليه الفهم، قبل الدخول في تفاصيل الإشكالات.

ومن هنا كان من الضروري قبل البحث عن إجابات هذه الأسئلة، أن يقف كل منا وقفة صادقة مع نفسه، ليتفقد "قاعدة البيانات" في وجدانه عن الله عز وجل: كيف يعرف ربه؟ وبأي تصور يفهم أفعاله؟ وهل هذا التصور مبني على ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وعلى أصول الاعتقاد الصحيحة كما قررها أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات؟ لأن الخطأ في هذا الأصل يُفسد ما بعده، مهما بدت الإجابات مقنعة.

وكلما كان العبد أقرب إلى كلام الله، كان أقرب إلى معرفة ربه؛ لأن القرآن هو كلام الله، ومنه تُستمد أسماءه وصفاته، وعلى ضوئه تُبنى المعرفة الصحيحة به؛ فكلما ازداد الإنسان تدبراً للقرآن، ازداد علماً بالله، وقرّباً منه.

ولذلك كان أهل القرآن هم أهل الله وخاصته؛ لأنهم أقرب الناس إلى كلامه، وأعلمهم بربهم، وأصدقهم معرفةً به.

وانطلاقاً من ذلك، فإن هذا البحث لا يتجه مباشرة إلى الإجابة عن الأسئلة الجزئية، بل يبدأ بتأصيل القاعدة التي ينبني عليها الفهم، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية: معرفة الله كما وصف نفسه، لا كما تتخيله العقول؛ وفهم القضاء والقدر من خلال أركانه الأربعة: العلم، والكتابة، والمشية، والخلق؛ والتمييز بين الإرادة الشرعية والإرادة الكونية.

ثم بعد ذلك تُناقش بعض الإشكالات المتكررة، مثل: مسألة التسيير والتخير، والعلاقة بين السعي والرزق، وإشكال العدل الإلهي في ضوء تفاوت أحوال الناس.

تنويه: هذا الطرح لا يُقصد به تقديم تفسير جامع، ولا حسم الإشكالات، وإنما هو اجتهاد شخصي في محاولة ترتيب الفهم وتقريب الصورة، وفق ما يظهر من دلالة النصوص وأقوال أهل العلم، وهو قابل للمراجعة والتصويب، ويُعرض على ميزان الكتاب والسنة.

فإن أصبتُ فبفضل الله وتوفيقه، وإن أخطأتُ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله من ذلك.

المحور الأول: معرفة الله كما وصف نفسه

أصل الفهم وأساس اليقين

قبل أن نبحث في القضاء والقدر، وقبل أن نسأل: هل الإنسان مسير أم مخير؟ ولماذا نسعى والرزق مكتوب؟ وكيف يُحاسب الناس على أفعالٍ قدرها الله؟ لا بد أن نقف عند السؤال الأسبق والأعمق: **من هو الله؟**

فكل إشكال في القدر يعود في حقيقته إلى أصل سابق عليه: صورة الإنسان عن الله. فمن لم يعرف الله كما وصف نفسه، سيحاكم أفعال الله بعقلٍ محدود، وتجربة بشرية ناقصة، وقياساتٍ لا تليق بجلال الخالق سبحانه.

ومن هنا يبدأ التصحيح: أن نعرف الله بالوحي، لا بالخيال؛ وبما وصف به نفسه، لا بما تتصوره العقول.

حدود العقل وبداية الفهم

فالعقل نعمة عظيمة، لكنه ليس مطلقًا، ولا يستطيع أن يحيط بكل شيء. بل من كمال العقل ورشده أن يعرف حدوده، وأن يدرك أن هناك غيبًا لا يبلغه، وحقائق لا يحيط بها، وأن العجز عن إدراك كل شيء ليس نقصًا في الإيمان، بل هو من تمام الفهم.

فالإنسان لا يدرك حقيقة كثيرٍ من المخلوقات التي حوله، فكيف يدرك الغيب؟ بل كيف يدرك الملائكة مثلاً، وهم خلقٌ أعظم منه وأوسع قدرة؟

وإذا نظر الإنسان إلى نملة أو بعوضة أو مخلوق دقيق، هل يتصور أن هذا المخلوق يستطيع أن يدرك كيف يفكر الإنسان، وكيف يخطط، وكيف يبني الحضارات؟ فإذا كان هذا الفارق قائمًا بين مخلوقاتٍ يشترك بعضها مع بعض في أصل الحياة، فكيف بما بين الإنسان والملائكة؟ ثم كيف بما بين المخلوق والخالق جل جلاله؟

لهذا كان من أصول الفهم أن يعلم الإنسان أنه لا يعرف الله بقياسه على خلقه، ولا بخياله، ولا بتصوراته، بل يعرفه بما عرّف به نفسه. قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

الكمال المطلق وتنزيه الله

ومن أعظم ما يرسخ هذه القاعدة: فهم معنى الكمال المطلق. فصفت الله ليست كمالًا نسبيًا يُقاس على كمال المخلوقين، بل هي كمال مطلق لا نقص فيه، ولا حد له، ولا يُتصور فوقه كمال.

ولتقريب المعنى فقط، فإن الكمال المطلق يشبه في تصور العقل معنى "اللانهاية"؛ فمهما تخيل الإنسان عددًا ضخماً، فإذا نُسب إلى اللانهاية لم يكن شيئاً. وكذلك مهما تخيل الإنسان رحمة عظيمة، أو جمالاً باهراً، أو جلالاً مهيباً، أو علمًا واسعاً، فإن ما يتصوره يبقى محدودًا بحدود عقله، والله سبحانه كماله مطلق لا يحيط به عقل، ولا يبلغه خيال.

ومن هنا نفهم معنى التسبيح؛ فقول العبد: "سبحان الله" ليس مجرد ذكر، بل إعلانٌ بتنزيه الله عن كل نقص، وعن كل حدٍ يتصوره العقل في كماله وجلاله وجماله. فمهما بلغ تصور الإنسان من رحمة أو عظمة أو جمال، فإنه يظل تصورًا محدودًا، لأن كل ما يدركه العقل محكوم بحدوده، والله سبحانه كماله مطلق لا يحاط به، ولا يُقاس بشيء من خلقه.

ومن هنا يكون التسبيح تنزيه الله عن أي نقص في الكمال، وتنزيهه كذلك عن كل تصور محدود، حتى لو بدا في نظر الإنسان عظيمًا؛ لأن مجرد إدراك العقل له يجعله داخل حدود التصور، والله منزّه عن كل حدٍّ أو إحاطة. ولذلك قال بعض السلف: "كل ما خطر ببالك، فالله بخلاف ذلك".

تكامل الجلال والجمال

ومن كمال معرفة الله أيضًا أن نعرفه بأسمائه وصفاته كلها، لا بصفة واحدة نعزلها عن غيرها. فالله سبحانه له صفات الجمال، كالرحمن، الرحيم، الغفور، الحليم، الكريم، اللطيف، الودود، وله صفات الجلال، كالعزيم، الجبار، القهار، القوي، شديد العقاب، ذو الجلال والإكرام. وكلها صفات كمال، لا نقص فيها، ولا تعارض بينها.

فالرحمة وحدها — إذا فهمت بمعزل عن الحكمة والعدل — قد يتوهم الإنسان منها تساهلاً لا يليق بكمال الإله. وشدة العقاب — إذا فهمت بمعزل عن الرحمة والحلم — قد يتوهم الإنسان منها قسوة لا تليق بجلال الله.

لكن الكمال المطلق يظهر في اجتماع الجلال والجمال معًا: فرحمته لا تلغي عدله، وعدله لا يناقض فضله، وقهره لا ينفي لطفه، وهيبته لا تمنع قرب، وعقابه لا يسبق حكمته، وعفوه لا يبطل حكمه.

الله والزمن والغيب

ومن تمام هذا الفهم أن نعرف أن الله هو الأول والآخر؛ قال النبي ﷺ: "أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء". فهو سبحانه الأول بلا ابتداء، والآخر بلا انتهاء، خالق الزمان والمكان، فلا يجري عليه زمان، ولا يحده مكان. نحن نرى الوجود من خلال ماضي وحاضر ومستقبل، ونظن أن الأشياء تتكشف تدريجيًا لأننا نحن الذين ننتقل داخل الزمن. أما الله سبحانه فليس الزمن إطارًا يحكم علمه؛ بل الزمن خلق من خلقه.

ولذلك فالماضي والحاضر والمستقبل بالنسبة إلى علم الله سواء؛ ما وقع قبل آلاف السنين، وما يقع الآن، وما سيقع مستقبلًا، كله معلوم لله علمًا واحدًا محيطًا لا يتجدد ولا يتغير.

وهذا أصل عظيم في فهم القدر؛ لأن كثيرًا من الناس يظن أن علم الله السابق بأفعال العباد يعني أنه أجبرهم عليها، بينما الإشكال في الحقيقة ناتج عن تصور بشري للزمن والعلم.

سعة علم الله وهيمنته على خلقه

ومن أعظم ما يرسخ معرفة الله في القلب: تدبر سعة علمه وهيمنته على خلقه، كما في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾.

فهذه الآية لا تتحدث عن علمٍ عام مجرد، بل عن إحاطة دقيقة بكل جزئية في هذا الكون؛ ورقة تسقط، أو حبة في ظلمات الأرض، أو شيء رطب أو يابس، في أي زمان أو مكان، لا يخرج عن علم الله.

فإذا استقر هذا المعنى في القلب، علم الإنسان يقينًا أن ما يجري عليه هو أولى وأقرب؛ فإذا كان الله يعلم سقوط الورقة، فهو يعلم سقوط دمعتك، بل هو أعلم منك بها، وبسببها، وبما في قلبك حين سقطت.

ويكتمل هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾؛ فهو سبحانه محيط علمًا، مهيمن قدره، قاهر فوق خلقه، لا يغيب عنه شيء، ولا يخرج عن سلطانه أمر.

وهذه المعاني تتكامل أيضًا مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾، وقوله: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾؛ فكما يشق الله الجماد الميت فيخرج منه حياة، ويشق ظلمة الليل فينبثق منها نور الصباح، كذلك يدل ذلك على كمال قدرته، ودقة تديره، وهيمنته المطلقة.

فهو سبحانه عليمٌ بكل شيء، قادرٌ على كل شيء، مهيمنٌ على كل شيء، لا يخرج عن علمه ولا عن قدره مثقال ذرة.

وهذه المعاني ليست معلومات ذهنية فحسب، بل مفاتيح لفهم النفس وحدودها؛ فإذا عرف الإنسان سعة علم الله، وكمال قدرته، وهيمته المطلقة، عرف نفسه أيضًا، وعرف أن عقله محدود، وأن إدراكه قاصر، وأن عليه أن يقف عند حدّه.

ومن هنا يتواضع الفكر، ويهدأ السؤال، وينتقل الإنسان من محاولة الإحاطة بكل شيء، إلى فهمٍ أعمق: أن كمال العلم ليس في إدراك كل شيء، بل في إدراك حدود ما يمكن إدراكه.

فكلما ازداد الإنسان علمًا، ونضج فهمه، أدرك أنه لا يليق به أن يحيط بجلال الله، ولا أن يدرك كماله، ولا أن يبلغ بعقله تصور جماله وعظمته.

وعندها تتحول المعرفة إلى خشوع، والعلم إلى أدب، والفهم إلى تواضع...
ومن عرف الله، عرف نفسه.

أثر معرفة الله في فهم القدر

ومن هنا يتضح أن من عرف الله حق المعرفة، عرف نفسه أيضًا؛ عرف ضعف إدراكه، وحدود عقله، وفقره إلى الوحي، وحاجته إلى التسليم فيما لا يحيط به.

وليس المقصود بالتسليم إلغاء العقل، بل وضعه في موضعه الصحيح: يفهم، ويتدبر، ويستدل، لكنه لا يتجاوز حدوده، ولا يحاكم الغيب بمعايير الحسن المحدود.

وعند هذه النقطة يبدأ كثير من الأسئلة في الهدوء؛ لأن الإنسان حين يعرف عظمة الله، وكمال علمه، وجلال حكمته، وسعة رحمته، وحدود عقله هو، يستحي من الاعتراض، ويتحول سؤاله من سؤال محاكمة إلى سؤال فهم وافتقار.

ولذلك فإن معرفة الله ليست مقدمة نظرية في بحث القدر، بل هي أصل الباب كله. فمن عرف الله كما وصف نفسه، سهل عليه فهم القدر، واطمأن قلبه.

ولهذا قال أهل العلم: "من عرف الله، سهل عليه فهم القدر."

المحور الثاني: العقل والنقل

كيف يتكامل الإيمان والعقل

الإيمان يمنح العقل الغاية، والعقل يمنح الإيمان الفهم؛ فالعقل بلا وحي كالبوصلية بلا شمال، والوحي بلا عقلٍ كخريطةٍ في يد أعمى. ولهذا جمع الإسلام بين "اقرأ" و"اعبد"، فجعل العلم عبادةً، والعبادة علمًا.

فالعقل أداة لفهم الحق، لا لإنشائه، والغيب لا يُدرك بالحسّ ولا بالتجربة، بل يُدرك بالوحي ويُصدّق بالعقل. فالإيمان بالغيب ليس استسلامًا للعجز، بل إقرارًا بأن للعقل حدودًا، وأنه لا يحيط بكل شيء.

ومن هنا يتبين أن الوحي هو الميزان، والعقل خادمٌ له لا حاكمٌ عليه؛ فما وافق الوحي قُبِلَ، وما خالفه رُذِّ، مهما بدا للعقل راجحًا. فالعقل يدلّ على النظام، والوحي يكشف الغاية.

وحين يتواضع العقل أمام خالقه، يزداد نورًا وعمقًا، أما إذا تكبر، وأراد أن يحاكم الغيب بعقله المحدود، ضلّ عن سواء السبيل.

ولهذا كان من أدب المعرفة: أن تُثبت ما أثبتته الله لنفسه على الوجه اللائق به، بلا تمثيل ولا تكييف ولا تعطيل، وأن نُفوّض الكيف إلى الله، فنقف عند حدود الوحي، ونسلم فيما لا نحيط به.

فإذا اجتمع نور العقل مع هدي الوحي، استقام الميزان، ورأى الإنسان الأشياء على حقيقتها؛ أما إذا انفرد أحدهما، اختلّ الفهم، وضاع الطريق.

المحور الثالث: القضاء والقدر وأركانه الأربعة

علم الله ومشيبته وكتابته وخلقته

بعد أن تستقر معرفة الله في القلب — علمًا، وحكمةً، وعدلًا، ورحمةً — يصبح الحديث عن القضاء والقدر أوضح وأهدأ؛ لأن القدر ليس مسألة منفصلة عن صفات الله، بل هو أثر من آثار علمه الكامل، وحكمته البالغة، وربوبيته الشاملة.

والإيمان بالقضاء والقدر يقوم على أربعة أركان عظيمة: العلم، والكتابة، والمشيبته، والخلق. وهذه الأركان لا تُفهم متفرقة، بل يُكمل بعضها بعضًا؛ فأخذ بعضها دون بعض قد يؤدي إلى خلل في التصور، إما بالجبر، أو بنفي القدر، أو بتوهم أن أفعال العباد تقع خارج سلطان الله.

أولاً: العلم

ومعناه أن الله تعالى قد علم كل شيء قبل أن يكون؛ علم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون. علم أعمال العباد، واختياراتهم، وخواطرهم، وأجالهم، وأرزاقهم، وما يصلحهم وما يفسدهم.

وعلم الله ليس علمًا يتجدد بعد جهل، ولا يزداد بوقوع الأحداث، ولا ينتظر الزمن ليكشف له ما سيحدث؛ لأن الله خالق الزمان، والزمن لا يجري عليه ولا يحده. فعلمه سبحانه علم أزلي كامل محيط، لا يطرأ عليه تغير، ولا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء.

ومع ذلك، فإن علم الله السابق لا يعني إجبار العبد على فعله؛ بل هو علم بما سيختاره العبد بإرادته التي خلقها الله فيه. فالله يعلم ما سيقع، لكنه لم يُكره العبد عليه، بل علمه سابق لاختيار العبد، لا مُشئ له.

ثانيًا: الكتابة

ومعناها أن الله كتب مقادير كل شيء في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض، كما ثبت في الحديث الصحيح: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة.»

وهذه الكتابة ليست تسجيلًا لاحقًا للأحداث، بل هي كتابة سابقة صادرة عن علم الله الكامل. فكل ما يقع في الكون — من رزقٍ وأجل، وطاعةٍ ومعصية، ونعمةٍ وبلاء — داخل في علم الله وكتابته.

لكن هذه الكتابة لا تسلب العبد اختياره، ولا تجعله مكرهًا على فعله؛ بل تعني أن ما سيقع بعلم الله قد كُتب على الوجه الذي يعلمه الله، مع بقاء اختيار العبد ومسؤوليته.

ثالثًا: المشيئة

ومعناها أن كل ما يقع في هذا الكون لا يقع إلا بمشيئة الله؛ فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. فلا يخرج شيء عن إرادة الله، ولا يقع في ملكه شيء بغير إذنه.

ومشيئة الله تشمل كل ما يقع: الطاعة والمعصية، الإيمان والكفر، الخير والشر، الصحة والمرض، الغنى والفقر. لكن لا بد من التفريق هنا بين مشيئة الله الكونية، ومحبة الله الشرعية؛ فليس كل ما شاء الله وقوعه يكون محبوبًا له.

فالمعاصي — مثلًا — تقع بمشيئة الله الكونية، لكنه لا يحبها ولا يرضاها شرعًا، وإنما يأذن بوقوعها لحكمٍ عظيمة، منها الابتلاء، وقيام الحجة، وتمييز الناس بعضهم عن بعض.

وهذا التفريق من أهم ما يزيل الإشكال في هذا الباب؛ لأن الخلط بين المشيئة والمحبة هو سبب كثير من الاعتراضات.

رابعًا: الخلق

ومعناها أن الله خالق كل شيء؛ خلق ذوات العباد، وقدراتهم، وإراداتهم، وأفعالهم، والأسباب التي يعملون بها، والنتائج التي تترتب على أعمالهم. قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

لكن خلق الله لأفعال العباد لا يعني أنهم مجبورون عليها؛ فالعبد فاعلٌ حقيقة، مختارٌ حقيقة، يُحاسب على ما اختاره وسعى إليه. فالله خلق القدرة والإرادة، والعبد وجّه هذه القدرة إلى الطاعة أو المعصية.

فالله خالق الفعل من جهة التقدير والخلق، والعبد فاعل له من جهة الكسب والاختيار. وبذلك يجتمع الأمران دون تناقض: لا شيء يقع خارج خلق الله، ولا يُحاسب العبد إلا على فعله الذي اختاره.

خلاصة هذا المحور

إذا جُمعت هذه الأركان الأربعة، اتضح الفهم الصحيح للقدر:

فالله علم كل شيء، وكتب كل شيء، ولا يقع شيء إلا بمشيئته، وهو خالق كل شيء. ومع ذلك، جعل للعبد إرادة وقدرة واختيارًا، وأقام عليه الحجة، ورتب الثواب والعقاب على عمله.

ولهذا، فالفهم الصحيح ليس جبرًا يُلغي مسؤولية الإنسان، ولا استقلالًا يُخرج أفعاله عن سلطان الله، بل هو اختيارٌ حقيقي داخل مشيئة الله، وقدرةٌ مخلوقة يعمل بها العبد، وحسابٌ عادل على ما اختاره وسعى إليه.

وبهذا يزول أصل الإشكال: فالله لا يظلم العبد، ولا يحاسبه إلا على ما اختاره وسعى إليه، مع كون كل شيء داخلًا في علمه ومشيتته وخلقه، ولا يجهل فعله حتى يقع، ولا يخرج شيء عن مشيئته؛ بل يعلم ويكتب ويشاء ويخلق بحكمة وعدل، والعبد يختار ويعمل ويحاسب على اختياره.

المحور الرابع: الإرادة الشرعية والإرادة الكونية

الفرق بين ما يحبه الله وما يأذن بوقوعه

من أدق أبواب فهم القضاء والقدر، وأكثرها أثرًا في إزالة الإشكالات: التمييز بين نوعين من الإرادة الإلهية: الإرادة الشرعية، والإرادة الكونية. وكثير من الاعتراضات التي يطرحها الناس — صراحة أو ضمناً — ترجع في أصلها إلى الخلط بين هذين النوعين.

فمن يسأل: إذا كان الله لا يحب الظلم، فلماذا يقع؟ وإذا كان يحب الإيمان، فلماذا لا يؤمن الناس جميعًا؟ إنما وقع في هذا الإشكال لأنه لم يفرّق بين ما يحبه الله ويرضاه، وبين ما يشاء وقوعه في هذا الكون لحكمة الابتلاء.

أولاً: الإرادة الشرعية

وهي ما يحبه الله ويرضاه، وما أمر به عباده في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ: كالإيمان، والصلاة، والعدل، والصدق، وبرّ الوالدين، والإحسان، وسائر الطاعات.

فهذه الأمور يريدّها الله من عباده، ويحبّها، ويرضاه، وقد أمر بها، لكن قد لا تقع من جميع الناس؛ لأن الله جعل العبد مختارًا في دائرة التكليف، فقد يطيع وقد يعصي.

فالإرادة الشرعية إذًا: هي ما يحب الله أن يفعله العبد، وهي لا تتحقق دائمًا؛ لأن الدنيا دار ابتلاء، وليست دار إلزام على الطاعة.

ثانيًا: الإرادة الكونية

وهي ما يشاء الله وقوعه في هذا الكون، فيقع بالفعل: من خير وشر، وطاعة ومعصية، وإيمان وكفر، وصحة ومرض، وغنى وفقير. فكل ما يقع — بلا استثناء — فهو داخل في مشيئة الله الكونية.

لكن هذه الإرادة لا يلزم منها المحبة؛ فقد يشاء الله وقوع شيء لا يحبه، كالمعاصي والظلم، لا لأنه يرضاه، بل لأنه أذن بوقوعه لحكم عظيمة، منها: الابتلاء، وقيام الحجة، وظهور العدل، وتمييز الناس بعضهم عن بعض.

فالإرادة الكونية إذًا: هي ما يقع في الواقع بإذن الله، سواء أحبه أو لم يحبه.

الفرق الجامع

يتبين من ذلك أن الإرادة الشرعية تتعلق بما يحبه الله ويرضاه، أما الإرادة الكونية فتتعلق بما يقع في هذا الكون بمشيئته. وقد يجتمع النوعان في بعض الأمور، كطاعة المؤمن؛ فهي مما يحبه الله، ووقع بإذنه. وقد يفترقان، كمعصية العاصي؛ فهي واقعة بمشيئته الكونية، لكنها ليست مما يحبه أو يرضاه.

والخطأ الشائع هو الظن بأن كل ما وقع فهو محبوب لله، وهذا غير صحيح؛ بل كثير مما يقع لا يحبه الله، لكنه يقع لحكمة يعلمها، ضمن نظام الابتلاء الذي تقوم عليه الحياة الدنيا.

أثر هذا التفريق في فهم القدر

إذا استقر هذا التفريق في ذهن القارئ، زال كثير من الإشكالات؛ فالله لا يُنسب إليه الظلم لأنه لا يحبه، وإن كان قد أذن بوقوعه لحكمة. ولا يُقال: لماذا لم يُجبر الناس على الإيمان؟ لأن الإيمان متعلق بالإرادة الشرعية التي جعل الله فيها للعبد اختيارًا.

وبذلك يتضح أن وقوع الشيء لا يعني محبته، كما أن عدم وقوعه لا يعني عدم إرادته شرعًا. وهذا الميزان الدقيق يعيد ترتيب الفهم، ويمنع من إطلاق الأحكام الخاطئة في هذا الباب.

خلاصة هذا المحور

الإرادة الشرعية: ما يحبه الله ويرضاه، وقد يأمر به ولا يقع من العبد.
الإرادة الكونية: ما يشاء الله ووقوعه، فيقع، سواء أحبه أو لم يحبه.

وبهذا التفريق يزول الخلط، ويتضح أن الله حكيم في أمره، عادل في قضائه، لا يقع في ملكه شيء عبثًا، ولا يُنسب إليه ما لا يليق بجلاله.

المحور الخامس: هل الإنسان مسير أم مخير؟

بين دائرة القدر ودائرة التكليف

يُطرح هذا السؤال كثيرًا بصيغة حادة: هل الإنسان مسير أم مخير؟ وكأن المطلوب اختيار أحد الطرفين. لكن هذا التصور في أصله غير دقيق؛ لأن النصوص الشرعية، والعقل السليم، يدلان على أن الإنسان يجتمع فيه الأمران معًا، كلٌّ في مجاله. فالصحيح أن الإنسان مسير في أمور، ومخير في أمور أخرى، ولكلٍّ منهما دائرته التي حددها الله بحكمته.

أولاً: الإنسان مخير في دائرة التكليف

كل ما أمر الله به العبد أو نهاه عنه، جعله له فيه قدرة واختيارًا؛ فأنت تختار أن تصلي أو تترك، وتختار الصدق أو الكذب، والإحسان أو الإساءة، والطاعة أو المعصية.

ولهذا جاءت الأوامر والنواهي، ووضع الثواب والعقاب، وأرسلت الرسل، وأنزلت الكتب؛ لأن الإنسان في هذه الدائرة قادرٌ على الفعل والترك، مختارٌ فيما يقوم به من أعمال، ومحاسبٌ على اختياره.

فلو لم يكن للعبد اختيار، لما صحّ تكليفه، ولا استقام حسابه.

ثانيًا: الإنسان مسير في دائرة القدر

وفي المقابل، هناك أمور لا اختيار للإنسان فيها، وهي داخلية في قدر الله عليه: كزمان ولادته، ومكانها، وأسرته، وصفاته الخلقية، وقدره من الصحة والمرض، والغنى والفقر، وما يمرّ به من ابتلاءات خارجة عن إرادته. فهذه الأمور لا يُحاسب عليها العبد؛ لأنها ليست من اختياره، بل هي من تقدير الله الذي يجري عليه.

ثالثًا: كيف يجتمع التسيير والتخير؟

القاعدة الجامعة في ذلك: أن الله قدّر على العبد الظروف، وأعطاه داخل هذه الظروف قدرةً واختيارًا. فالإنسان لا يختار كل ما يمرّ به، لكنه يختار كيف يتعامل معه؛ قد لا تختار المرض، لكنك تختار الصبر أو الجزع، وقد لا تختار الفقر، لكنك تختار القناعة أو السخط، وقد لا تختار البيئة التي نشأت فيها، لكنك تختار طريقك داخلها. فمجال الاختيار هو محلّ التكليف، ومحلّ الحساب.

رابعًا: لماذا لا يكون الإنسان مجبرًا؟

لأن العبد يشعر من نفسه بوضوح أنه يختار أفعاله؛ يفرّق بين ما يقع عليه قهراً، وما يفعله بإرادته. فلا أحد يشعر أنه أُجبر على الصلاة أو أكره على المعصية من حيث أصل الفعل. وكذلك، فإن الشريعة كلّها مبنية على نسبة الفعل إلى العبد، مدحًا وذمًا، ثوابًا وعقابًا، ولو كان مجبرًا، لما صحّ ذلك.

خامسًا: لماذا لا يكون مستقلاً تمامًا؟

لأن إرادة العبد وقدرته نفسها مخلوقة لله، وتقع داخل مشيئته؛ فلا يستطيع أن يخرج عن سلطان الله، ولا أن يفعل شيئًا خارج قدره. فالعبد يختار، لكن اختياره لا يقع إلا ضمن ما أذن الله به وقدره.

خاتمة تحليلية: مفتاح فهم التسيير والتخير

يبقى من أهم ما يُتمّ هذا المحور، ويُغلق الإشكال في ذهن القارئ: فهم العلاقة بين علم الله، واختيار العبد، وترابط الأقدار بين الخلق. فكثير من الناس يصعب عليه الجمع بين التسيير والتخير، لأنه يتصور أن كون الله يعلم ما سيفعله العبد يعني بالضرورة أنه مُجبر عليه. وهذا الفهم ناتج عن إسقاط تصورنا البشري للزمان على علم الله. فالإنسان يفهم الأشياء ضمن إطار الزمن: ماضي، وحاضر، ومستقبل، فيظن أن الله "يعلم الآن" ما سيحدث "لاحقًا"، وكأن علمه ينتظر وقوع الفعل. وهذا هو أصل الإشكال.

أما إذا استقر أن الزمن مخلوق من مخلوقات الله، وأنه لا يُقاس عليه علمه سبحانه، زال هذا اللبس؛ فالله علمه واحد محيط، لا قبل فيه ولا بعد، فالماضي، والحاضر، والمستقبل كلها بالنسبة له سواء. فما وقع قبل آلاف السنين، وما يقع الآن، وما سيقع مستقبلًا — بل وما لم يقع لو وقع كيف سيكون — كله معلوم عند الله على حدّ سواء.

ومن هنا يتبين أن علم الله محيط بما سيختاره العبد، دون أن يكون هذا العلم إكراهًا له على اختياره.

ومن زاوية أخرى، يظهر ترابط التسيير والتخيير في واقع الحياة؛ فقد يختار الإنسان فعلًا بإرادته، لكن هذا الفعل نفسه يكون جزءًا من قدر الله في حق غيره.

فلو أنعم الله عليك بمال، فأنت مخير: أن تنفقه في حرام، أو تتصدق به على فقير. هذا الاختيار راجع إليك، وتُحاسب عليه. لكن وقوع الصدقة على الفقير — من جهة الفقير — هو رزق مقدر، داخل في قضاء الله وقدره عليه. فالفعل نفسه يكون:

• من جهة الفاعل: اختيارًا وتكليفًا.

• ومن جهة من وقع عليه الأثر: قدرًا وتسييرًا.

وهذا يكشف أن أفعال العباد - مع كونها اختيارية - هي في الوقت نفسه جزء من نظام كوني محكم، يجري به قضاء الله بين خلقه.

ولو لم يكن الله يعلم ما سيختاره العباد، لما استقام هذا الترابط في الأقدار، ولا أمكن أن تُربط أفعال الناس ببعضها بهذه الدقة؛ فكيف يُقدر رزق إنسان من خلال فعل إنسان آخر، لو كان هذا الفعل خارجًا عن علم الله أو غير داخل في تقديره؟ وبهذا يتضح أن التسيير والتخيير ليسا متعارضين، بل متكاملان؛ اختيار العبد يقع داخل قدر الله، ويُبنى عليه قدر غيره، في منظومة واحدة قائمة على علم الله، وحكمته، وعدله.

فلا العبد مجبرٌ فيختلّ العدل، ولا هو مستقلٌ فيخرج عن سلطان الله، بل هو مختارٌ اختيارًا حقيقيًا، داخل علم الله ومشيئته، ومحاسبٌ على ما اختاره وسعى إليه.

المحور السادس: عدل الحساب مع اختلاف أحوال العباد

﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾

من أكثر ما يخطر في أذهان الناس عند التفكير في القضاء والقدر: كيف يكون الحساب عدلًا، مع أن الناس تختلف ظروفهم اختلافًا كبيرًا؟ فلكل إنسان بيئته، وتربيته، وثقافته، وأهله، وصفاته النفسية، وقدرته، وذكاؤه، وما مرّ به من تجارب... فكيف يُحاسب الجميع، وهم ليسوا سواء؟

وهذا السؤال — في حقيقته — مثال واضح على أن مثل هذه الإشكالات لا تنشأ من القدر نفسه، بل من عدم معرفة الله حق المعرفة.

فالإنسان ينظر إلى الخلق، ويرى تفاوتهم، فيظن أن العدل يقتضي أن يُعاملوا بمعياري واحد، كما تفعل قوانين البشر. لكنه يغفل عن حقيقة أعظم: أن الله لا يحاسب بعلم ناقص، ولا بقانون عام، بل يحاسب بعلم محيط، وعدلٍ مطلق.

ولهذا قال تعالى:

﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾.

فعندما يسمع المؤمن قول الله: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾، يستحي من الله... وكأن المعنى: أليس يكفيك أنني أنا الذي أحاسب؟

فإنه ليس فقط يعلم حال كل إنسان، بل هو الذي خلقه، وقدّر عليه ظروفه، وكتب له مسيرته، ويعلم تفاصيل حياته كلها: ما مرّ به، وما أعطيه، وما حُرّم منه، وما قدر عليه، وما لم يقدر عليه.

فكيف يُتصور أن يُحاسب بعد ذلك حسابًا لا يراعي هذه الفروق؟

إن عدل الله ليس كعدل البشر؛ ففي الأرض يُوضع قانون واحد يُطبّق على الجميع، رغم اختلاف ظروفهم. أما عند الله، فالحساب أدقّ وأعمق؛ كأن لكل إنسان - من جهة دقة الحساب وعدله - ميزانه الذي يناسب حاله وما أُعطي وما ابتلي به، ونظام حسابٍ يناسب حاله وتفصيله.

بل إن الإنسان نفسه يختلف حسابه باختلاف أحواله؛ فما يُحاسب عليه في حال القوة، قد يُعذر فيه في حال الضعف، وما يُقبل منه في حال الجهل، قد لا يُقبل منه بعد العلم.

وهذا من تمام العدل، لا من نقصه.

ومن جهة أخرى، فإن الناس في الأرض ينظرون إلى النتائج، فيحكمون على الأفعال بما آلت إليه. أما عند الله، فموضع النظر أعمق من ذلك: إلى النية، والقصد، والسعي. قال تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾.

فأنت تُحاسب على سعيك، لا على كل نتيجةٍ خرجت عن قدرتك. تُحاسب على اجتهادك في تربية ابنك، لا على صلاحه أو فساده فقط؛ لأن النتيجة ليست كلها بيدك.

ولهذا قد يأتي بعض الأنبياء يوم القيامة وليس معهم أحد، مع أنهم أدّوا ما عليهم كاملاً؛ لأن حسابهم على البلاغ والسعي، لا على استجابة الناس.

وهنا يتضح الفرق الكبير:

في الأرض: يُنظر إلى النتائج.

وفي ميزان الله: يُنظر إلى القلوب والسعي والنية.

وعند جمع هذين المعنيين يتبين كمال العدل الإلهي:

تفريد الحساب لكل إنسان، والنظر إلى ما في قلبه وسعيه.

فإذا استقر هذا في القلب، زال الإشكال، وسكن السؤال، وعلم الإنسان أن العدل الإلهي ليس محل شك، بل محل تعظيم.

وعندها يدرك معنى قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾...

فتطمئن النفس، ويهدأ القلب، ويعلم العبد أن كل شيء في موضعه.

فسبحان من أحاط بكل شيء علمًا، وعدل في كل شيء حكمًا، وكفى بنفسه حسيبًا على عباده.

الخاتمة

بين وضوح الفهم وطمأنينة القلب

يتبين من خلال ما سبق أن الإشكال في باب القضاء والقدر لا ينشأ، في حقيقته، من تعقيد هذا الباب، بل من الخلل في منطلق الفهم؛ أي في الصورة التي يحملها الإنسان عن الله عز وجل.

فإذا نظر الإنسان إلى القدر بعقل لم يتأسس على معرفة صحيحة بالله، وقع في التعارض: بين العلم والاختيار، وبين المشيئة والمسؤولية، وبين العدل والابتلاء. أما إذا بدأت المعرفة من أصلها - من معرفة الله كما وصف نفسه - استقام النظر، وهذأت الأسئلة، وزال كثير من الإشكال قبل البحث عن أجوبته.

وقد تبين أن القدر ليس لغزًا يحتاج إلى حل، بل نظامٌ إلهي قائم على علمٍ محيط، وكتابةٍ سابقة، ومشيةٍ نافذة، وخلقٍ شامل؛ وأن أفعال العباد - مع كونها اختيارية - تقع داخل هذا النظام بحكمة، لا تُبطل مسؤولية الإنسان، ولا تُخرج شيئًا عن سلطان الله.

كما يظهر أن التمييز بين الإرادة الشرعية والإرادة الكونية يرفع كثيرًا من الاعتراضات، وأن فهم التسيير والتخير لا يتم إلا بإدراك أن العبد مختار في دائرة التكليف، مسيرٌ في دائرة القدر، وأن اختياره نفسه واقع داخل علم الله ومشيتته.

وعند هذا الحدّ، يتحول السؤال من: "كيف يجتمع القدر مع الاختيار؟" إلى إدراكٍ أعمق: أن كليهما يجريان ضمن كمال الله، وعدله، وحكمته.

وهنا يصل الإنسان إلى توازنٍ مهم: فلا يُسقط مسؤوليته بحجة القدر، ولا يعترض على القدر بحجة الفهم، بل يعمل، ويسعى، ويجتهد، ويحسن الظن بالله، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

وهذا الباب - مع كونه بابًا علميًا - هو في حقيقته باب طمأنينة؛ فكلما ازداد العبد معرفةً بربه، ازداد يقينًا بحكمته، واطمأن قلبه لما يجري عليه.

ولذلك، فإن الغاية من هذا الطرح ليست حسم جميع الأسئلة، بل إعادة ترتيب الفهم، وتصحيح المنطلق، حتى يكون النظر في هذا الباب قائمًا على أصلٍ صحيح، وميزانٍ منضبط.

فإذا صحَّ الأصل، سهلت الفروع...

وإذا عُرِفَ الله حق المعرفة، سهل فهم القدر، واطمأن القلب.

نسأل الله أن يرزقنا علمًا نافعًا، وقلبًا مطمئنًا، وفهمًا يقربنا إليه.

كتبه

مؤمن عبد الودود

الرياض

أبريل 2026